NPT/CONF.2020/PC.I/WP.27

1 May 2017
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٢٠

الدورة الأولى
فيينا، ٢-١٢ أيار/مايو ٢٠١٧

تنفيذ القرار المتعلق بالشرق الأوسط الذي اتخذه مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥

ورقة عمل مقدمة من مصر

أولا - مقدمة

١ - لا يزال تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بإقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يندرج ضمن الأولويات العليا لمصر في دورة استعراض المعاهدة للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠. فقد انقضى اثنان وعشرون عاما منذ أن اتخذ ذلك القرار دون تصويت. وهو لا يزال القرار الوحيد الذي اتخذه أي مؤتمر من مؤتمرات استعراض المعاهدة بشأن مسألة إقليمية محددة، مما يعكس أهمية وإلحاح المسألة.

٢ - وتعرب مصر عن قلقها العميق وأسفها للتأخير الذي لا مبرر له في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. ونشدد على أن مؤتمري عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠١٠ لاستعراض المعاهدة جزما بأهمية القرار وأكدا أهدافه وغاياته. وشدّد المؤتمران أيضاً على أن القرار سيظل ساريا إلى أن تتحقّق تلك الأهداف والغايات. ولا يزال القرار يمثل العنصر الرئيسي من عناصر النتائج التي خلص إليها مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض المعاهدة وتمديدها، ومن الأساس الذي قام عليه تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى دون تصويت.

090517 050517 17-06848 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

٣ - وترى مصر أن التأخير في تنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط قد نال من مصداقية المعاهدة، وأن أي تأخير إضافي سيشكل انتكاسة كبيرة أخرى في دورة الاستعراض الجديدة للمعاهدة، وهي نتيجة ينبغي تجنبها. فتمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى، الذي اتفق عليه في مؤتمر استعراض المعاهدة عام ١٩٩٥، يرتبط ارتباطاً لا انفصام له بتنفيذ القرار.

٤ - ويجب أن نضمن أن تحظى هذه المسألة بالالتزام الكامل الذي تستحقه لضمان أن يتمخض المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٢٠ عن نتيجة مجدية وناجحة. وينبغي في الدورة الجديدة لاستعراض للمعاهدة تحديد التصميم على اتخاذ جميع التدابير اللازمة من أجل التنفيذ السريع لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط.

ثانيا - نظرة إلى الوراء: دورة استعراض المعاهدة للأعوام٢٠١٠-٢٠١٥

٥ - تشكل عادة الدورات الأولى للجنة التحضيرية للمؤتمرات الاستعراضية فرصا تقليدية مناسبة للتفكير في دورات الاستعراض السابقة. فمعالجة العيوب والنواقص التي اعترت دورات الاستعراض السابقة عملية ضرورية، إن لم تكن إلزامية، لتفادي الوصول مستقبلاً إلى نتائج غير مواتية مماثلة. وهي عملية لا غنى عنها، ليس فقط لتجنب الإحباط في المستقبل، ولكن أيضا للتخطيط المسبق ورسم الطريق إلى الأمام.

٦ - وقد شدد المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٠ في وثيقته الختامية على أهمية الاضطلاع بعملية تفضي إلى التنفيذ التام لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط، وصدّق على خطوات عملية تشمل عقد مؤتمر في عام ٢٠١٢ بشأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط تحضره جميع دول المنطقة، وذلك على أساس ترتيبات تتوصل إليها دول المنطقة بحرية وبدعم كامل ومشاركة تامة من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، كما شدّد على وجوب أن يستمد مؤتمر عام ٢٠١٢ اختصاصاته من أحكام قرار عام ١٩٩٥.

٧ - ومن المخيب للآمال بشكل خطير ومؤسف للغاية أنه رغم الالتزام الصادر في عام ٢٠١٠ بعقد مؤتمر عام ٢٠١٢، فإن ذلك المؤتمر لم يعقد قط، تذرعا بمبررات واهية وغير معقولة. وبالتالي، فإن الالتزامات المتعلقة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط لم تتحقق بعد في سياق المعاهدة.

٨ - وقد بذلت مصر كل ما في وسعها لإنجاح المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥، ولا تزال تسعى جاهدة للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الوثيقة الختامية. فهي، لمدة خمس سنوات متتالية، في إطار التمهيد للمؤتمر الاستعراضي، لم تألُ جهدا في تنفيذ خطة عمل عام ٢٠١٠ المتعلقة بالشرق الأوسط، بدعم من المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز وغيرها من المجموعات الإقليمية، وشاركت بشكل إيجابي في الجهود المبذولة في هذا الصدد. ومما يبرهن

بشدة على ذلك مشاركة مصر الكاملة في الاجتماعات غير الرسمية التي عقدت في غليون وجنيف. وعلى الرغم من هذه المشاركة في العديد من الاجتماعات الاستشارية غير الرسمية، فمن المؤسف أن مؤتمر عام ٢٠١٢، بعد مشاورات ومفاوضات مستفيضة، لم يعقد قط، في مخالفة للوثيقة الختامية لعام ٢٠١٠.

٩ - وقد قدمت المجموعة العربية وحركة عدم الانحياز ورقات عمل توفر نهجا مبسطا يضع خطوات عملية ومفصلة لتنفيذ قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط. وطرحت في ورقات العمل مقترحات عملية وواقعية. وصيغت عناصر تلك الورقات وفقا للمبادئ المتعلقة بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، التي اعتمدتها الجمعية العامة وهيئة نزع السلاح. وقد أعربت مصر عن ترحيبها بالجهود التي بذلها الاتحاد الروسي والأفكار التي عرضها في إطار مساعيه الرامية إلى تجاوز الخلافات.

١٠ - ومن المؤسف للغاية أن ثلاث دول أطراف وحدها (هي كندا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية) قد اختارت أن تعرقل توافق الآراء الذي كان مطلوبا بشدة خلال المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥. فهذه البلدان الثلاثة، بما فعلته وبإهدارها لفرصة التوصل إلى وثيقة ختامية مقبولة، لم تكتف بجعل الرؤية المتمثلة في إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط أبعد منالا، وإنما عرقلت الجهود الرامية إلى تحقيق أمر له نفس القدر من الأهمية، وهو تعزيز نظام معاهدة عدم الانتشار ذاتها على صعيد جميع ركائزها الثلاث، وهي نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي والاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونتيجة لذلك، لم يقتصر الأمر على إهدار خمس سنوات ثمينة أمضيت في تعزيز المعاهدة، ولكن ظل قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط حبرا على ورق، في انتهاك كامل للالتزام القانوني والتفاهم الذي تم التوصل إليه في عام ١٩٩٥ بشأن تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

ثالثا - السبيل إلى الأمام: دورة استعراض المعاهدة للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠

١١ - ترى مصر أن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وسائر أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط يجب أن يظل موضوعا رئيسيا في دورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠، ليس على أساس المزايا السياسية والأمنية فقط، ولكن الأهم من ذلك، لأن قرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط كان عنصرا أساسيا من عناصر النتائج التي خلص إليها مؤتمر استعراض المعاهدة وتمديدها عام ١٩٩٥، والتي تم على أساسها تمديد المعاهدة إلى أجل غير مسمى.

١٢ - وفي هذا الصدد، تؤكد مصر على المسؤولية الخاصة عن تنفيذ القرار التي تقع على الدول الثلاث الراعية لقرار عام ١٩٩٥ المتعلق بالشرق الأوسط (الاتحاد الروسي والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). فنحن نرى أن مقدمي القرار عليهم واجب خاص ومسؤولية خاصة يمليان عليهم طرح ما لديهم من أفكار ورسم الطريق إلى الأمام من أجل تنفيذ القرار. وننتظر أن يعرض مقدمو القرار الثلاثة مقترحات عملية وبناءة ترمي إلى تنفيذه بأثر فوري. ومن المهم، في ضوء التجربة الفاشلة التي شهدتها دورة الاستعراض الماضية، ونحن على أعتاب دورة جديدة، أن يجري الأخذ بنهج وآليات بديلة جديدة بغرض التنفيذ الفوري للقرار. فأي تأخير إضافي من جانب مقدمي قرار عام ١٩٩٥ في تنفيذه يمكن أن يؤدي، مرة أخرى، إلى الخروج من المؤتمر الاستعراضي المقبل بنتيجة غير مواتية.

١٣ - وتؤكد مصر على الضرورة الملحة لتحقيق الانضمام العالمي المبكر إلى المعاهدة وعلى أهمية ذلك الأمر. ونشير إلى أن مؤتمرات استعراض المعاهدة في الأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ أكدت من جديد أهمية انضمام إسرائيل إلى معاهدة عدم الانتشار ووضع جميع منشآتها النووية تحت الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وللأسف، لم يحرز أي تقدم حتى الآن في هذا الصدد. فعلى الرغم من الالتزام الجماعي بالمعاهدة من جانب كل دولة في المنطقة، ما زالت إسرائيل هي البلد الوحيد الذي يرفض الانضمام إليها. وفي الوقت الذي يعمل فيه المجتمع الدولي بجد لمعالجة قضايا عدم الانتشار الإقليمية الأخرى، من الضروري التصدي بصورة شاملة ودون انتقائية للمسائل المتصلة بعدم الانتشار.

١٤ - وعليه، فإن دورة الاستعراض الجديدة لمعاهدة عدم الانتشار للأعوام ٢٠١٧-٢٠٢٠ ينبغي أن تطالب إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، دون أي شروط مسبقة أو مزيد من التأخير، والإسراع بإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بكامل نطاقها، والقيام بجميع أنشطتها المتصلة بالمجال النووي بما يتفق تماما مع نظام عدم الانتشار، تحقيقا لهدف الانضمام العالمي إلى المعاهدة.

١٥ - وعلى الرغم من النتائج المؤسفة التي تمخضت عنها دورة الاستعراض السابقة لمعاهدة عدم الانتشار، فإن مصر تتعامل مع الدورة الجديدة على اساس نهج استشرافي. ذلك أنه لزام علينا أن نتغلب على فشل المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠١٥ وأن نكفل بداية إيجابية وبناءة للدورة الجديدة.